بير أنطونيو بانزيري، رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي.

خطاب الجلسة العامة الثلاثاء 2017/10/03 - مصر

شكرا سيدتي الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي

في سياق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، نناقش الآن الأولويات المشتركة لعام 2020، في ضوء مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

وعلى الرغم من أنني مقتنع بالأهمية الاستراتيجية لدور مصر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإنني أعتبر جدير بالاهتمام أنه على أساس أي حوار ثنائي يجب أن يكون هناك التزام واضح بقيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان كما جاء في الديباجة اتفاقية الشراكة.

ولا يمكننا مناقشة التعاون الاقتصادي أو التجارة أو الاستثمار أو حتى الهجرة والإرهاب، حيث تواصل مصر سياستها القمعية لحقوق الإنسان.

أعتبر من غير المقبول الاختفاء القسري والتعذيب التي تقودها السلطات المصرية والتي ازدادت في السنوات الأخيرة.
ومن بين هذه القضايا تجدر الإشارة إلى قضية إبراهيم متولي المحامي البارز الذي اعتقل في مطار القاهرة في طريقه إلى جنيف لمخاطبة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
وهو محتجزفي عزلة ، في ظروف لا إنسانية، ولا يستطيع الاتصال بمحاميه وأسرته.

وعلاوة على ذلك، تم القبض على اثنين من زملائه منذ شهور، هما الدكتور أحمد عماشه والسيد حنان بدر الدين من رابطة أسر المختفين القسريين و حتى يومنا هذا وهما في السجن. ويجب وقف هذه الحملة غير المقبولة على منظمات المجتمع المدني والأفراد.

ويتحمل الاتحاد الأوروبي مسؤولية اخلاقية عن الوقوف إلى جانب أولئك الذين يتكلمون عن المختفين في مصر ودعم أولئك الذين يكافحون من أجل العدالة وحقوق الإنسان. يجب على الاتحاد الأوروبي أن يصر مع محاوريه الرسميين في القاهرة على إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين لأسباب سياسية.

وندعوكم سيدتي الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي موغيريني إلى القيام بدور قيادي في هذا الصدد والتأكد من أن سياستنا الخارجية لا تزال ذات مصداقية ومتسقة.